المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

دراسة

إسهام مؤسّسات المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ في إنهاء حالة الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنيّة (٢٠٠٧-٢٠١٠)

د. محمد عبد الله أبو مطر| ديسمبر ٢٠١٢

إسهام مؤسّسات المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ في إنهاء حالة الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنيّة (٢٠٠٧-٢٠١٠)

سلسلة: دراسات

د. محمد عبد الله أبو مطر | ديسمبر ٢٠١٢

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٢

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: ٨٢٦ – منطقة ٦٦
الدفنة
ص. ب: ١٠٢٧٧
الدّوحة، قطر
هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ ٩٧٤+ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ ٩٧٤+
www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة ١

المحور الأوّل: مؤسّسات المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ: خصوصية التشكّل وتداعياتها ٤

المحور الثاني: مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطينيّ بعد قيام السلطة الوطنيّة: الدور والمعوقات ٦

المحور الثالث: مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطينيّ وحالة الانقسام: الموقف والموقع ٨

المحور الرابع: مبادرات مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني لإنهاء حالة الانقسام: الرؤية وآليّات الحلّ ١٢

المحور الخامس: أوجه القصور في مبادرات مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطينيّ وأسباب عدم تنفيذها ١٦

أولًا: أوجه القصور في مبادرات مؤسسات المجتمع المدني ١٧

ثانيًا: التحدّيات التي واجهتها مبادرات مؤسّسات المجتمع المدنيّ ١٨

النّتائج ١٩

مقدمة

تمثّل صيرورة مؤسّسات المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ، لا سيّما بعد قيام السلطة الوطنيّة عام ١٩٩٤، حالةً خاصّة في محيطها الإقليميّ والعربيّ، كنتاج لأسباب عديدة هي: استمرار الاحتلال الإسرائيليّ، وتصاعد حدّة ممارساته الدافعة إلى تقويض بنى الحياة الوطنيّة للفلسطينيّين ومقوّماتها على الصعيدين السياسيّ والاجتماعيّ، وانتهاج القوى السياسيّة الفلسطينيّة سياسة الاحتواء في إطار علاقتها مع مؤسّسات المجتمع المدني، وإضعاف استقلاليّتها في سياق صراع الهيمنة على الحيّز العامّ، إضافةً إلى تعثّر عملية ترسيخ الثقافة المدنيّة بفعل الولاءات العضويّة وتنامي ظاهرة التسلّح والعنف وعسكرة المجتمع.

لكن التحدّي الأبرز الذي يواجه مؤسسات المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ هو الانقسام وما يتّخذه من مضامين، تُمثّل خطرًا حقيقيًّا على الهويّة السياسيّة والجغرافيا الوطنية، وبنية المجتمع الفلسطينيّ بكلّ مكوّناته، إضافةً إلى تداعياته الخارجية وإسهامه في تراجع الإنجازات والمكتسبات التي حقّقها الشعب الفلسطينيّ في مسيرة كفاحه ونضاله للحفاظ على ذاته الوطنيّة والسياسيّة. فقد بدا من الواضح في ظلّ الانقسام، عودة القضيّة الفلسطينيّة إلى مربّع المحاور الإقليميّة والدوليّة، لتصبح رهينة المصالح الخارجية، وما ينجم عن ذلك من ضعفٍ للموقف الفلسطينيّ وتشتّته في إطار الصراع المركزيّ مع الاحتلال.

هذا التحدّي، وما يحمله من تهديدٍ مباشر لمصير الشعب الفلسطيني، يعدّ الدافع الأساسيّ للبحث في دور مؤسّسات المجتمع المدني في تحقيق المصالحة الوطنيّة خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، لا سيّما أنّ هذه الفترة شهدت حراكًا ملحوظًا للعديد من مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطينيّ، في إطار مساعيها الرامية لإنهاء الانقسام. كما أنّ تناول دور هذه المؤسّسات في تحقيق المصالحة له ما يبرّره، كونها تمثّل جزءًا من حياة المجتمع الفلسطينيّ المدنية التي رافقته

في مسيرة التكوّن الوطني، وتعدّ قناةً للتعبئة، ورافعة لبناء المجتمع الفلسطينيّ واستنهاض مقوّمات بقائه وتطوّره. علاوةً على أنّ مفاهيم التسامح واستيعاب الآخر والمصالحة والاندماج الديمقراطيّ، ومفاهيم العفو والمصلحة الوطنيّة، هي قناعات تناضل من أجلها مؤسّسات المجتمع المدني وتسعى إلى تعزيزها في المنظومة القيميّة لمجتمعاتها.

إنّ هذه القضايا، وإن كانت في جانبٍ منها تحمل مضمونًا سياسيًّا، لكن انشغال مؤسّسات المجتمع المدني بها، لا يمثّل خروجًا عن صيرورة هذه المؤسّسات في إطار تشكّلها وتفاعلاتها عبر مختلف المراحل التاريخيّة. وهذا ما يذهب إليه المفكّر العربيّ عزمي بشارة بالقول: "إنّ للمجتمع المدنيّ تاريخًا مرتبطًا بالسياسة والاقتصاد والأفكار، وبتطوّر نشوء فكرة المجتمع والدولة"، ويضيف "إنّ هذا المجتمع هو صيرورة فكريّة وتاريخيّة نحو المواطنة والديمقراطيّة"[١].

غير أنّ مقاربة دور مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطينيّ في تحقيق المصالحة الوطنية، تقتضي موضوعيًّا عدم إغفال أنّ هذه المؤسّسات ليست طرفًا محايدًا أو خارج دائرة الانقسام وتفاعلاته، بل منها ما يُمكن اعتباره أداةً وهدفًا لهذا الانقسام وجزءًا منه. ومع ذلك، فهناك مؤسّسات تنبّهت لمخاطر حالة الانقسام وتداعياتها، وهو ما تجسّد في محاولاتها توفير الحدّ الأدنى من متطلبات تحقيق المصالحة الوطنيّة، كإجراء الحوارات واللقاءات بمشاركة مختلف القوى السياسيّة الفلسطينيّة وتبنّي مجموعة من الفعاليّات والمبادرات لإنهاء الانقسام، ممّا يثير التساؤل عن حدود دور هذه المؤسّسات وتأثيرها في تحقيق المصالحة، ومدى قدرتها في الضغط على القوى المنقسمة، ودفعها نحو العمل على إنهاء الانقسام.

وبناءً عليه، تكمن الإشكاليّة الرئيسة لهذه الورقة في السؤال التالي: إلى أيّ حدٍّ ساهمت مؤسّسات المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ في إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنيّة؟

إنّ تقديم مقاربة موضوعيّة لهذا التساؤل يتطلّب معالجة مجموعة من القضايا الرئيسة وتحليلها، أهمّها: خصوصيّة تشكّل هذه المؤسّسات وتداعيات هذه الخصوصيّة على أدائها،

---

[١] مقدمة الطبعة السادسة لكتاب عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية** (الدوحة / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، وهي منشورة على الموقع الإلكتروني للمركز، انظر:

http://www.dohainstitute.org/release/2b72039a-c713-41e1-be86-6de0c05ca900

والدور الذي قامت به هذه المؤسّسات بعد نشوء السلطة الوطنيّة، والمعوقات التي واجهتها وحدّت من قدرتها على أداء المهمّات المناطة بها، وانعكاسات ذلك على موقفها وموقعها من الانقسام، وماهيّة المبادرات التي تقدّمت بها، وآليّات الحلّ التي اقترحتها لإنهاء هذا الانقسام وتحقيق المصالحة، ومدى وجود رؤية موحّدة من حيث الأهداف والدوافع والآليّات المقترحة في هذه المبادرات، سواء فيما بينها أو مع غيرها من المبادرات التي طرحتها الفصائل الفلسطينيّة، إضافةً إلى أوجه القصور في تلك المبادرات وأسباب عدم تبنّيها وتنفيذها.

تكمن أهمّية تناول تلك القضايا في التحليل العلمي والمساءلة الموضوعيّة، في ما يمكن أن يمثّله ذلك من مساهمة في فهم مختلف التحدّيات التي تواجه مؤسّسات المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ، ومدى مساهمة هذه التحدّيات في إضعاف دور تلك المؤسّسات في إنهاء الانقسام.

لذلك تهدف هذه الورقة إلى مقاربة مختلف الإشكاليات والتحدّيات التي أنتجت معها مجموعة من العوامل الذاتيّة والموضوعيّة، والتي قيّدت ولا تزال دور مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطينيّ في تحقيق المصالحة الوطنيّة. وتسعى إلى تحقيق ذلك من خلال استخدام مجموعة من المناهج والأدوات البحثيّة والعلمية كالمنهج النسقي الذي تقتضيه طبيعة موضوع الورقة، مع الاستعانة بالمنهج الاستقرائي لأهمّيته في مقاربة تساؤلات الورقة، عبر التحليل والتحقّق من خلال الملاحظة، إضافةً إلى إجراء مجموعة من المقابلات مع بعض الفاعلين في حقل العمل المدني والقائمين على المبادرات التي طُرحت في سياق المساعي الفلسطينيّة لإنهاء الانقسام.

وجدير بالذكر أنّ هذه الورقة، وبحكم تناولها إحدى الظواهر الاجتماعيّة التي تتّسم بالخصوصيّة وتشابك العوامل المؤثّرة فيها وتداخلها، لا تدع إحاطتها ومقاربتها التساؤلات والإشكاليات التي يثيرها الموضوع، لكنها تسعى إلى أن تكون مساهمة متواضعة في مجال البحث العلمي، خاصّةً أنّ المصادر والدراسات السابقة عن هذا الموضوع – وإن جرى الاعتماد على جزءٍ منها في إعداد هذه الورقة[٢]– تميّزت بالتركيز على قضايا محدّدة دون غيرها فيما

[٢] تتمثل هذه المصادر والدراسات في: نهاد الشيخ خليل، **مبادرات المصالحة الفلسطينية منذ أحداث يونيو ٢٠٠٧ وحتى يونيو ٢٠٠٨** (غزة: المعهد الفلسطيني للاستشارات وحلّ النزاعات – بيت الحكمة، ٢٠٠٨)؛ سعيد المقادمة، **تجربة المركز الفلسطيني**

يتعلّق بدور مؤسّسات المجتمع المدنيّ في إنهاء الانقسام. لا نروم إلى التقليل من أهمّية تلك المصادر، وإنّما تسليط الضوء على ندرة البحوث والدراسات العلميّة التي تتناول بشمولية موضوع دور مؤسّسات المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ في تحقيق المصالحة الوطنيّة، انطلاقًا من أنّ الانقسام، ومنذ تصاعد حدّة الاقتتال الداخلي نهاية عام ٢٠٠٦، تطلّب أن يمثّل العمل على إنهائه والحدّ من تداعياته على الشعب الفلسطينيّ أولويّة ومهمّة رئيسة لتلك المؤسّسات. وسيجري تناول هذا الموضوع وما يثيره من إشكاليّات وتحدّيات في خمسة محاورَ.

المحور الأوّل: مؤسّسات المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ: خصوصية التشكّل وتداعياتها

بالنظر إلى مفهوم المجتمع المدني من حيث مضمونه واستخداماته في مختلف المراحل التاريخية[٣]، نجده في السياق الفلسطينيّ قد تميّز بسماتٍ خاصّة في إطار تشكّل مؤسّساته ووظائفها. فعلى مستوى التشكّل، لم تتبلور هذه المؤسّسات في ظلّ وجود سلطة سياسيّة وكيان

للديمقراطية وحلّ النزاعات كأحد مؤسّسات المجتمع المدني في ميدان المصالحة الوطنية (غزة: المعهد الفلسطيني للاستشارات وحلّ النزاعات – بيت الحكمة، ٢٠٠٨)؛ وتقارير مراكز حقوق الإنسان الفلسطينية بشأن الخروقات والانتهاكات التي مورست ضدّ المؤسسات الأهلية والمحلّية في الضفّة الغربية وقطاع غزة، في الندوة التي نظّمتها الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئين بعنوان "موقف المجتمع المدني الفلسطيني من الحوار الوطني ومدى إمكانية نجاحه"، ٢٠٠٨.

[٣] مرّ مفهوم المجتمع المدني بالعديد من المراحل التي اختلفت فيها مضامين هذا المفهوم واستخداماته، إلا أنه في ضوء التحولات التي اجتاحت دول أوروبا الشرقية في الثمانينيات، جرى إحياء المفهوم في الدراسات الاجتماعية، ليعني بصورةٍ عامّة "مجموعة المؤسّسات الطوعيّة في المجتمع التي تعارض أو تحدّ من تدخّل السلطة المركزية السياسية وهيمنتها على الحيّز العامّ". وقد عدّ وجودها شرطًا ضروريًّا لقيام نظامٍ سياسيّ ديمقراطي. للمزيد بشأن مفهوم المجتمع المدني، انظر: عبدالغفار رشاد، **في مفاهيم المجتمع المدني** (القاهرة: مركز الدراسات والبحوث، ٢٠٠١)، ص٤ وما بعدها؛ إبراهيم أبراش، "ماهية المجتمع المدني"، ورقة عمل مقدّمة لمؤتمر جامعة مراكش عن المجتمع المدني في الوطن العربي، ٢٠٠١.

دولاني مستقلّ وذي سيادة، وإنّما جاء تبلورها في ظلّ مواجهة سلطة احتلالٍ لا تعترف بحقوق الشعب الفلسطينيّ في التكوين السياسيّ والمجتمعيّ[٤]. لذلك مارس الاحتلال مجموعة من السياسات العنصريّة والتعسفيّة التي استهدفت إضعاف بنية المجتمع الفلسطيني وتطوّره، بما فيها الأطر والمؤسّسات المدنيّة. وقد انعكس ذلك على مستوى وظائفها ونشاطها، وطال مختلف مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطينيّ من نقابات واتّحادات وجمعيّات، سواء تلك التي نشأت بدعمٍ من منظّمة التحرير والفصائل الفلسطينيّة، أو التي تشكّلت كنتاج لقدرة بعض النّخب الفلسطينيّة على التأطير الاجتماعيّ ومَأسسة العمل المدني والطوعي[٥].

تركّز عمل هذه المؤسّسات في مواجهة سلطة الاحتلال، محاولةً التخفيف من الآثار السلبيّة لسياسات تلك السلطة تجاه المجتمع الفلسطينيّ، من خلال تكوين أطر الحماية الذاتيّة للشعب الفلسطينيّ وتعزيز وجوده الوطنيّ والحفاظ على هويّته السياسية والاجتماعية وتماسكه وترابط نسيجه، بوصفها ضرورة وطنيّة في إطار الصراع مع إسرائيل. كما أنّ الوظائف الاجتماعيّة والخدماتية التي كانت تقوم بها هذه المؤسّسات، والتي عجزت سلطة الاحتلال عن القيام بها أو رفضت تقديمها[٦]، كان يُنظر إليها في أغلب الأحيان من زاوية الواجب الوطني، بغضّ النظر

---

[٤] للوقوف على خصوصية تشكّل مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطيني، راجع: **إشكاليات التعثّر الديمقراطي في الوطن العربي**، وقائع مؤتمر القاهرة المنعقد في الفترة ٢٩ شباط / فبراير– ٣ آذار / مارس ١٩٩٦ (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية "مواطن"، ١٩٩٧)، ص٤٢.

[٥] زياد أبو عمرو، **المجتمع المدني والتحوّل الديمقراطي في فلسطين** (القاهرة: إصدارات مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، ص١٥ وما بعدها.

[٦] يرى البعض أنّ المجتمع المدني ومؤسّساته في الحالة الفلسطينية، قدّما نموذجًا ملائمًا لصحّة الافتراض النظري القائل إنّه، في الحالات التي تختفي فيها الدولة أو السلطة، فإنّ المؤسسات المدنية قد تستطيع ملء أو شغل الفضاء الاجتماعي والسياسي إلى جانب المؤسسات الإرثيّة كالطائفة والعائلة، راجع: محمد خالد الأزعر، **الثقافة السياسيّة الفلسطينية: الديمقراطية وحقوق الإنسان** (القاهرة: مركز الأهرام لدراسات حقوق الإنسان، ١٩٩٥)، ص٣٧.

عمّا قد يؤدّي إليه ذلك من طغيان الأولويّات السياسيّة على عملها المدني، وهو ما أنتج معه البيئة المواتية لتسييس عمل مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطينيّ[٧].

المحور الثاني: مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطينيّ بعد قيام السلطة الوطنيّة: الدور والمعوقات

مثّل قيام السلطة الوطنية تطوّرًا مهمًّا في مسيرة المجتمع المدني الفلسطينيّ ومؤسّساته من ناحيتين:

الأولى، الزيادة الملحوظة في عدد هذه المؤسّسات وتطوّرها النوعي[٨]، إذ شهدت أراضي السلطة الوطنية تشكّل العديد من المؤسّسات المدنيّة، والمنظّمات غير الحكومية وتوسّع انتشارها في كلٍّ من الضفّة وغزّة[٩].

الثانية، تنامي دورها؛ فقد أدّى قيام السلطة الوطنية وتحكّمها في إدارة الشأن الداخلي الفلسطينيّ عبر مجموعة من الوزارات والمؤسّسات والأجهزة الأمنيّة، إلى دفع هذه المؤسّسات

---

[٧] لمزيدٍ من الإيضاح، انظر: محمد أبو مطر، **إصلاح النظام السياسي الفلسطيني: بين المطالب الداخلية والضغوطات الخارجية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه ١٠٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢)، ص٣٦٠ وما بعدها.

[٨] يتمثل التطور النوعي لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بعد قيام السلطة، في ظهور مجموعة من المؤسسات، صنّفت بحسب نشاطها وطبيعة عملها إلى: مؤسّسات نقابيّة ومهنيّة، وتشمل الاتّحادات والنقابات ومؤسّسات إغاثة وخدمات تعمل في عدة ميادين كالصحّة والزراعة، وكذلك مؤسّسات تنمويّة وبحثيّة مثل مراكز الدراسات والبحث والمراكز الإعلامية والمنظّمات التنموية ومنظّمات الدفاع عن حقوق الإنسان. لمزيد من الإيضاح بخصوص هذا الموضوع، انظر: جميل هلال، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية ونقدية** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨)، ص١٢٥.

[٩] بلغ عدد الجمعيات الخيريّة والهيئات الأهلية في غزّة والمسجّلة لدى وزارة الداخلية وحدها حتى ٢ نيسان / أبريل ٢٠٠٩ نحو ٨٧٢ جمعية، أمّا المؤسسات المسجّلة لدى وزارة الاقتصاد في غزّة والمصنّفة كشركات غير ربحيّة ما يقارب ٤٥ مؤسّسة، وذلك بحسب إدارة الجمعيات بوزارة الداخلية في السلطة الوطنية الفلسطينيّة.

للمشاركة في مهامّ التنمية التي تتطلّبها مرحلة الحكم الذاتي في مختلف مجالاتها[١٠]، والعمل على تطوير بنية المجتمع الفلسطينيّ والسعي نحو التخفيف من حدّة العلاقات الإرثيّة والولاءات العضوية التي تعوق تعزيز قيم الولاء المدني وترسيخها، كما تعوق الانتقال الديمقراطي في ظلّ وجود سلطة ذات سمات دولانية. كما ساهمت في تهيئة مناخ فلسطينيّ لمواجهة الرواسب والعادات الجامدة والآثار المتراكمة لأوضاعٍ وأساليبَ مهنيّة ميّزت أداء السلطة الوطنية، إضافةً إلى مواجهتها تعسّف أجهزة السلطة والانتهاكات التي تمارسها[١١].

وعلى الرغم من قيامها بهذه المهمات، فإنّه يوجد العديد من المعوقات الذاتية والموضوعية التي حدّت من قدرتها على أداء دورٍ فاعل ومؤثّر يسمح لها بالمشاركة الإيجابيّة في توجيه العلاقات والتفاعلات داخل الحقلين السياسي والاجتماعي، بما يكفل لها حضورًا حقيقيًّا في تأطير الحراك الاجتماعي والمدني ومأسسته، وتعزيز عملية التحوّل الديمقراطي. ومن أهمّ هذه المعوقات:

- التسييس المتزايد للعديد من مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطينيّ. ويُعدّ ذلك من الظواهر التي ما زالت تلازم هذه المؤسّسات منذ تشكّلها[١٢].
- عدم استقلاليّتها في إطار علاقتها بالسلطة التي تسعى للهيمنة عليها والتدخّل في نشاطاتها[١٣].

---

[١٠] أكّد أمجد الشوا، المدير التنفيذي السابق لشبكة المنظّمات الأهلية، في مقابلةٍ أجراها معه الكاتب، أنه على الرغم من الصعوبات التي تواجه مؤسّسات المجتمع المدني، فإنها استطاعت القيام بدورٍ ملموس في العديد من مجالات التنمية، لا سيّما في مجال التثقيف والتوعية وبناء الكوادر البشريّة والمؤسساتية، وتعزيز الكثير من المبادئ والقيم التي ساهمت في ترسيخ العمل المدني وتطوّره في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينيّة.

[١١] انظر: محمد أبو مطر، "السلطة الفلسطينية وإشكالية الإصلاح"، رسالة ماجستير في القانون العام (غير منشورة)، جامعة محمد الخامس، الرباط–المغرب، ٢٠٠٥، ص١٣٦ وما بعدها.

[١٢] يمكن تقسيم مؤسّسات المجتمع المدني بناءً على معيار التسييس إلى مؤسسات مستقلّة وحيادية، ومؤسّسات حزبية ومسيّسة بشكلٍ غير مباشر لكنها تعمل في الإطار الوطني، ومؤسّسات حزبية ومسيّسة بشكلٍ مباشر وتعمل وفق أجندة حزبية. مقابلتان أجراهما الكاتب مع أمجد الشوا، مرجع سابق؛ ومع إياد السراج، ناشط تنموي ومدير تنفيذي لمركز غزّة للصحة النفسية.

- محدودية الموارد الماليّة والاقتصاديّة وعدم استقرار مصادر التمويل.
- افتقارها لرؤية موحّدة بخصوص دورها ومهامّها[١٤].
- تفشّي مجموعة من الظواهر السلبيّة في عددٍ كبير منها، كالشخصنة، والفساد الإداريّ والماليّ، وغياب نظم فعّالة للرقابة والمساءلة[١٥].

أثّرت هذه المعوقات وغيرها إلى حدٍّ كبير في أداء مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطينيّ، وانعكست على موقفها وموقعها خلال المراحل التي مرّ بها الانقسام.

المحور الثالث: مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطينيّ وحالة الانقسام: الموقف والموقع

عند دراسة الانقسام الفلسطينيّ، يتبيّن موضوعيًّا أنه مرّ بثلاث مراحلَ رئيسة، هي:

---

[١٣] يرى جميل هلال أنّ سعي السلطة للهيمنة على مؤسّسات المجتمع المدني شكّل حالة صراع بين هذه المؤسسات والسلطة، وأخذ شكلًا قانونيًّا خلال النقاش بشأن نصوص قانون المنظّمات الأهلية والخيرية ومضمونه، وشكلًا تنظيميًّا تمثَّل في إقامة السلطة الفلسطينية مكتب المنظّمات الوطنية، كبديل مرتبط بالسلطة ومنافس لشبكة المنظّمات الأهلية التي تضمّ في عضويّتها حتّى ٢٠ نيسان / أبريل ٢٠٠٩ نحو ٦٢ مؤسّسة. لمزيدٍ من الإيضاح بشأن هذا الصراع، راجع جميل هلال، مرجع سابق، ص٨٢ وما بعدها.

[١٤] مقابلتان أجراهما الكاتب مع إياد السراج، مرجع سابق؛ وسعيد المقادمة، المدير التنفيذي للمركز الفلسطيني للديمقراطية وحلّ النزاعات – غزّة.

[١٥] الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان"، **المنظّمات الأهلية الفلسطينية والفساد** (رام الله: أمان، ٢٠٠٥)، ص٢٨-٢٩.

- الأولى: تنامي حدّة الاستقطاب الثنائيّ بين حركة التحرير الوطني الفلسطينيّ "فتح" وحركة المقاومة الإسلاميّة "حماس"، عقب الانتخابات التشريعية الثانية عام ٢٠٠٦، في ظلّ وحدة السلطة والتنازع على الصلاحيّات وازدواجية السيطرة[١٦].
- الثانية: مرحلة الانتقال بالاستقطاب والصراع، من الإطار السياسي إلى مربّع الاقتتال الداخلي والعسكرة.
- الثالثة: حسم هذا الصراع بالقوّة والسلاح، ما أفضى إلى ازدواجية السيطرة وثنائيّة السلطة[١٧].

تطرح هذه المراحل، وما شهدته من تصاعدٍ في حالة الانقسام، تساؤلًا بشأن مدى إسهام مؤسّسات المجتمع المدنيّ في تعزيز مجموعة من القيم والمبادئ وترسيخها حتّى تحول دون تفاقم حالة الانقسام، مثل التسامح والحوار، والاندماج والولاء الوطني والمجتمعي، والسلم الاجتماعي، وثقافة التفاوض في حلّ الخلافات بدلاً من لغة القوّة. وتُعدّ هذه القيم والمبادئ من صميم دور مؤسّسات المجتمع المدني، في إطار عملها على إلغاء التناقضات والتباينات التي تغذّي عوامل الفرقة في المجتمع وانزلاقه نحو الاقتتال الداخلي، على نحوٍ يسهم في إعادة إنتاج مقوّمات التحالف الاجتماعي[١٨] الذي يضمن الوفاق الوطني في ظلّ حدّة التنافس السياسيّ وتناميه.

إنّ مقاربة دور مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطينيّ تُظهر أنّ هذه المؤسّسات لم تتمكّن من صهر هذه التناقضات والتباينات، بما يؤدّي إلى إيجاد حالةٍ من الاستقرار بين المكوّنات الاجتماعية والسياسية في المجتمع الفلسطينيّ، بل يرى القائمون على بعض هذه المؤسسات أنّها

---

[١٦] راجع تيسير محيسن، "الاستقطاب السياسي في المجتمع الفلسطيني"، في: **تقرير التنمية البشرية المستدامة في فلسطين** (بيرزيت: جامعة بيرزيت، ٢٠٠٩).

[١٧] لمزيد من الإيضاح في هذا الموضوع، انظر: المرجع نفسه.

[١٨] جميل هلال، ص ١٢٦.

تتحمّل جزءًا من المسؤوليّة في موضوع الانقسام، بسبب تقصيرها في ترسيخ تلك القيم والمبادئ[١٩] واستخدام العديد منها كأداة في تعزيز حالة الانقسام.

ويثير هذا تساؤلًا بشأن موقف هذه المؤسّسات وموقعها من الانقسام.

بالاستناد إلى واقع مؤسّسات المجتمع المدنيّ وأدائها منذ بدء الاقتتال الداخلي بعد الانتخابات التشريعيّة في كانون الثاني / يناير عام ٢٠٠٦، فإنّ أيّ تحديد لموقفها يجب أن يَأخذ في الاعتبار – بحسب ما أسلفنا في مقدّمة الورقة – عدم حياد هذه المؤسّسات أو التعامل معها كأطراف خارج سياق حالة الانقسام، سواء بالمفهوم السلبي لعدم الحياد، بمشاركتها في ترسيخ حالة الانقسام، أو عزوفها عن مواجهته والعمل على تقويضه، أو بمفهومه الإيجابي بتدخّلها لإنهاء حالة الانقسام والسعي لتحقيق المصالحة.

وبناءً على ذلك، يمكن تقسيم هذه المؤسّسات بحسب موقفها وموقعها من حالة الانقسام إلى:

- مؤسّسات أيّدت توجّهات القوى السياسية المتنازعة وأساليب تعاملها خلال مراحل الانقسام، لا سيّما المؤسّسات التابعة لهذه القوى أو المناصرة لها، والتي قامت باستخدام العديد من هذه المؤسّسات كأدواتٍ للانقسام وفرض الهيمنة السياسية، إضافةً إلى انحياز بعض تلك المؤسّسات في خطابها الإعلامي– السياسيّ إلى أحد أطراف الانقسام، والعمل على تبرير الممارسات التي تقوم بها هذه الأطراف[٢٠].
- مؤسّسات استُهدفت خلال الانقسام، إذ أدّت مساهمتها ومساندتها للقوى السياسية المتنازعة إلى استهدافها. وأخذ هذا الاستهداف أشكالًا عديدة، كالاعتداء على القائمين عليها، واعتقالهم، وإغلاق الكثير منها، ومنعها من ممارسة نشاطاتها، ومصادرة

[١٩] مقابلتان أجراهما الكاتب مع أمجد الشوا، وسعيد المقادمة، سبق ذكرهما.

[٢٠] مقابلات أجراها الكاتب مع عمر شعبان، المدير التنفيذي لمؤسسة بال ثينك؛ وأمجد الشوا، وسعيد المقادمة، سبق ذكرها.

محتوياتها، حتّى باتت هذه الإجراءات تمارَس يوميًّا. كما طالت هذه الإجراءات أحيانًا مؤسّسات ليست لها علاقة بالأطراف المتنازعة، وخاصّةً المؤسسات التي تقوم بمراقبة ممارسات هذه الأطراف ورصدها[٢١].

- مؤسّسات لم تكن معنيّة بموضوع الانقسام أو المصالحة، إمّا بسبب تخوّفها من التدخّل في هذه الموضوعات، أو بحكم نشاطها وضعف إمكاناتها وقدراتها على التعاطي مع حالة الانقسام[٢٢]، وهو ما برز بوضوح في عزوف الكثير من مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطينيّ عن المشاركة في الفعاليات والنشاطات والمبادرات التي تهدف إلى إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة، كالمؤسّسات العاملة في ميدان التنمية المجتمعية، والمؤسّسات ذات الطابع المدني – الإغاثي، والعديد من المؤسّسات النقابيّة[٢٣].
- مؤسّسات عارضت وصول التنافس والصراع السياسي إلى مرحلة الانقسام، ومن ثمّ، شرع بعضها في اتّخاذ مجموعة من الخطوات في إطار مساعيها لتحقيق المصالحة الوطنيّة، من خلال العمل على تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة، وتهيئة بيئة مواتية لإجراء الحوار الوطني وإنجاز المصالحة. وقد تجسّد ذلك في العديد من المؤتمرات والنقاشات والندوات التي نظّمتها هذه المؤسّسات بمشاركة ممثّلين عن مختلف الفصائل الفلسطينيّة[٢٤]، إضافةً إلى تقديمها بعض المبادرات التي عكست رؤية

---

[٢١] للمزيد عن طبيعة هذا الاستهداف وتلك الممارسات، راجع تقارير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بشأن الخروقات والانتهاكات التي مورست ضدّ المؤسّسات الأهلية والمحلّية في الضفّة وغزّة، ٢٠٠٧–٢٠٠٨.

[٢٢] لمزيد من الإيضاح، راجع مداخلة طلال عوكل في الندوة التي نظّمتها الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئين بعنوان "موقف المجتمع المدني الفلسطيني من الحوار الوطني ومدى إمكانية نجاحه"، مرجع سبق ذكره.

[٢٣] مقابلات أجراها الكاتب مع عمر شعبان، وأمجد الشوا، وسعيد المقادمة، سبق ذكرها.

[٢٤] من هذه المؤسّسات، شبكة المنظمات الأهلية، مؤسّسة بال ثينك، معهد دراسات التنمية، برنامج دراسات التنمية– جامعة بيرزيت، المركز الفلسطيني للديمقراطية وحلّ النزاعات، المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات، مؤسّسة مواطن، مؤسّسة أمان، وغيرها.

هذه المؤسّسات تجاه إنهاء حالة الانقسام، وتضمّنت مجموعة من الآليّات المقترحة للمساهمة في حلّ الخلافات بين حركتَي فتح وحماس، وتحقيق المصالحة الوطنيّة.

المحور الرابع: مبادرات مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني لإنهاء حالة الانقسام: الرؤية وآليّات الحلّ

إلى جانب المبادرات التي طرحتها الفصائل الفلسطينيّة وبعض الأطراف الخارجيّة[٢٥]، تقدّمت مؤسّسات المجتمع المدني بعدّة مبادرات[٢٦] يمكن تصنيفها إلى:

- مبادرات لمعالجة حالة الانقسام.
- مبادرات لمعالجة تداعيات حالة الانقسام.
- مبادرات للضّغط لإجراء الحوار.
- مبادرات لتسويق رؤى معيّنة[٢٧].

وأهمّ هذه المبادرات:

- مبادرة القطاع الخاصّ وجمعية رجال الأعمال: ركّزت على معالجة أشكال الأزمة المتمثّلة بالمقرّات الأمنيّة، وتقدير الخسائر وتعويض أصحابها، وتوزيع الصلاحيات الأمنيّة بوضوح بين رئيس السلطة الوطنيّة والحكومة، وتشكيل حكومة تكنوقراط.

---

[٢٥] أهمّ هذه المبادرات، مبادرة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، مبادرة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، مبادرة الأسرى، المبادرة المصريّة، المبادرة السعوديّة، المبادرة اليمنيّة.

[٢٦] بلغ عدد المبادرات التي تقدّمت بها أطراف فلسطينية من مؤسّسات حزبية ومدنيّة نحو خمس عشرة مبادرة، مقسّمة إلى مبادرات مقدّمة من مؤسّسات المجتمع المدني، ومبادرات مقدّمة من الفصائل، ومبادرات مشتركة. مقابلة أجراها الكاتب مع أحمد يوسف، المستشار السياسي لرئيس الوزراء في الحكومة المقالة في غزّة.

[٢٧] مقابلتان أجراهما الكاتب مع أمجد الشوا، وسعيد المقادمة، سبق ذكرهما.

- مبادرة مجموعة الحوار الوطني من المثقّفين والأكاديميّين في عددٍ من المؤسّسات المحلّية والمراكز البحثية: تمحورت حول إنهاء الخلاف بين حركتي فتح وحماس ومسبّباته، ووضع أسس للإجماع الوطني ترتكز على الثوابت الوطنية، والسلم الأهلي، والتوافق الوطني، وحقّ المشاركة السياسية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، والعمل على إعادة بناء الأجهزة الأمنيّة على أسسٍ مهنية فلسطينيّة خالصة.
- مبادرة بعض الشخصيات المستقلّة وقيادات في العمل المدني[٢٨]: طالبت بتصويب الأوضاع الأمنيّة والإدارية والسياسية التي ساهمت في تفاقم الأزمة بين الطرفين، ودعت إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تتولّى معالجة المشاكل الأمنيّة والإداريّة.
- مبادرة مؤسّسة بال ثينك: تناولت العديد من القضايا، أبرزها تشكيل حكومة انتقالية متوافق عليها، واستعادة وحدة مؤسّسات السلطة، ووضع خطّة لإعادة بناء الأجهزة الأمنيّة، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة، وتفعيل مؤسّسات منظّمة التحرير الفلسطينيّة وتطويرها، والعمل على تشكيل لجنة تحقيق وطنية لمحاسبة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في الأحداث، وتشكيل جبهة مقاومة موحّدة، بحسب وثيقة الوفاق الوطني.
- مبادرة المركز الفلسطيني للديمقراطية وحلّ النزاعات: قدّمت تصوّرات لحلّ بعض المشاكل، كالأمن، والعلاقة بين السلطة والمنظّمة، وتنازع الصلاحيّات بينهما. ودعت المبادرة إلى تشكيل المحكمة الدستوريّة، واعتماد التمثيل النسبي الكامل في أيّ انتخابات فلسطينية، واللجوء للتحكيم من أجل إيجاد مخرجٍ قانوني بما يتعلّق بالموقف من الاتفاقيّات السابقة التي وقّعتها منظّمة التحرير الفلسطينيّة مع إسرائيل[٢٩].

ويتّضح من خلال دراسة تلك المبادرات التي تقدّمت بها مؤسّسات المجتمع المدني وتحليلها، والمقابلات التي أُجريت مع القائمين على هذه المؤسّسات، أنّ رؤيتها تجاه إنهاء حالة الانقسام وتحقيق المصالحة قد اتّسمت بتقارب أهدافها وتباين دوافعها.

---

[٢٨] شارك في إعداد هذه المبادرة بعض الشخصيات المستقلّة ومجموعة من مؤسّسات المجتمع المدني في الضفّة الغربية وقطاع غزّة.

[٢٩] لمزيد من الإيضاح حول مضمون هذه المبادرات وما ورد فيها، راجع: نهاد الشيخ خليل، مرجع سابق.

فمن حيث الأهداف، أجمعت هذه المبادرات على ضرورة إنهاء حالة الانقسام، وجسر هوّة الخلاف والتباين بين أطراف الصراع الداخلي، والدفع نحو تغليب لغة الحوار والمصلحة الوطنية، بديلًا عن لغة القوّة والمصلحة الفئويّة والحزبيّة، والعمل على تعزيز أجواء الثقة بين الطرفين عبر تهيئة البيئة الملائمة للحوار[٣٠].

أمّا من حيث الدوافع، فيتّضح أنّ بعض المؤسّسات كان هاجسها الهمّ الوطني، وتخوّفها من ويلات الانقسام السياسي وآثاره الاجتماعيّة والاقتصاديّة؛ وبعضها كان من دوافعها معالجة تداعيات الانقسام على مصالح الفئات التي تمثّلها[٣١]؛ وهناك مؤسّسات خشيت من سيطرة حركة حماس على غزّة، وما يمكن أن تؤدّي إليه من هيمنة أيديولوجية وما تشيعه من أجواء التديّن[٣٢]، وأخرى بقدر ما تخشى من سيطرة حركة حماس، فإنّها ترفض- بحسب ما ترى- العودة إلى الوضع السابق، وهيمنة حركة فتح على مؤسّسات السلطة والمنظّمة[٣٣].

لكن التساؤل المطروح هو: هل امتدّ ذلك التباين على مستوى الدوافع، ليطال الآليّات التي اقترحتها مؤسّسات المجتمع المدني لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة؟

---

[٣٠] المرجع نفسه.

[٣١] في هذا الصدد، يشير محمد مشتهى، المدير التنفيذي لجمعية رجال الأعمال الفلسطينيين في مقابلة أجراها معه الكاتب، أنّ مبادرة القطاع الخاصّ بالتعاون مع جمعية رجال الأعمال، كان من دوافعها إضافةً إلى تحقيق المصلحة الوطنية، الحفاظ على مصالح رجال الأعمال والتقليص من حجم الأضرار التي لحقت بالقطاع الخاصّ جرّاء حالة الانقسام وتداعياتها على الوضع الاقتصادي الفلسطينيّ ورجال الأعمال.

[٣٢] لمزيد من الإيضاح، راجع: نهاد الشيخ خليل، مرجع سبق ذكره.

[٣٣] بدا من الواضح، أنّ هناك خلافًا أيضًا بين هذه المؤسّسات بشأن تحديدها مسؤولية الأطراف عن حالة الانقسام، فبعضها حمَّل حركة حماس هذه المسؤولية، ومنها من عدّ حركة فتح هي المسؤولة عن تدهور الحالة الفلسطينية ووصولها إلى الانقسام، وثمّة أخرى أقرّت بمسؤولية الطرفين. وقد انعكس هذا الاختلاف على مستوى الالتزامات التي طالبت هذه المؤسسات حركتي فتح وحماس بتنفيذها. مقابلات أجراها الكاتب مع سعيد المقادمة، وأحمد يوسف، ومحمد مشتهى، وأمجد الشوا، وإياد السراج، سبق ذكرها.

بالنظر إلى المبادرات المقدّمة وتحليل ما ورد فيها من آليّات مقترحة، نجد منها من تناول الصراع من الناحية الأمنيّة، لذلك تركّزت آليّات الحلّ التي اقترحتها على كيفية إنهاء الصراع على الأجهزة الأمنيّة وتضارب الصلاحيات، كالمبادرة التي تقدَّم بها القطاع الخاصّ وجمعية رجال الأعمال. في مقابل ذلك، ركّزت مبادرة مركز الديمقراطيّة وحلّ النزاعات على الإشكاليّات في بنية النظام السياسيّ الفلسطينيّ، خاصّةً السلطة الوطنيّة ومنظّمة التحرير والعلاقة بينهما. واقترحت – كما سبق ذكره – مجموعة من الحلول في هذا الإطار، مثل تشكيل المحكمة الدستوريّة لحسم مسألة ازدواجيّة الصلاحيّات الدستورية بين الرئيس والحكومة، واللجوء للتحكيم لتحديد الموقف القانوني من الاتفاقيّات التي وقّعتها منظّمة التحرير، إضافةً إلى مقترحات لحلّ إشكاليّة العلاقة بين المنظّمة والسلطة. أمّا مبادرة الشخصيات المستقلّة وقيادات في العمل المدني، ومبادرة مجموعة الحوار من المثقّفين والأكاديميّين في عددٍ من المؤسّسات المحلّية والمراكز البحثيّة، فتمحورتا حول مسألة الخلاف بين حركتي فتح وحماس وعدّتا ذلك الخلاف المشكلة الرئيسة. ومن ثمّ، فقد جاءت أغلب الآليّات التي اقترحتاها في سياق حلّ هذا الخلاف، مثل التزام حركتي فتح وحماس بوقف الأعمال التي يمكن أن تكرّس واقع الانقسام بينهما كافّة، وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه في السابق، وتشكيل حكومة وحدة وطنية كمخرجٍ وخطوةٍ أولى لحلّ الأزمة، إضافةً إلى مقترحات بشأن حلّ إشكالية التنازع بين الطرفين على الأجهزة الأمنيّة. وبخصوص مبادرة مؤسّسة بال ثينك فهي لم تركّز على قضيّة محدّدة، وإنّما سعت إلى تقديم مجموعة من المقترحات العامّة بشأن العديد من الإشكاليّات[٣٤].

لكن، هل تختلف مبادرات هذه المؤسّسات عن غيرها من المبادرات التي طرحتها الفصائل؟

على الرغم من التقارب بين مبادرات مؤسّسات المجتمع المدني بشأن ضرورة إنهاء حالة الانقسام وتحقيق المصالحة، فإنّ مبادرات الفصائل تختلف عنها في تركيزها على الجانب السياسي، وتبنّيها مجموعة من المقترحات التي سعت من خلالها إلى توسيع مشاركتها في النظام

[٣٤] لمزيد من التفاصيل عن الآليات المقترحة، راجع نهاد الشيخ خليل، مرجع سبق ذكره.

السياسي، والحيلولة دون هيمنة أيٍّ من طرفَي الصراع على هذا النظام، وهو ما تجسّد في عرضها بعض الالتزامات، مثل تراجع حركة حماس عن سيطرتها على غزّة، ومطالبة الطرفين بالاحتكام للشعب عبر الانتخابات وعلى أساس التمثيل النسبيّ، ما قد يتيح وجودًا أفضلَ لتلك الفصائل في مؤسّسات النظام السياسي الفلسطينيّ. فضلًا عن ذلك، ترى بعض مؤسّسات المجتمع المدني أنّ الفصائل سعت من خلال مبادراتها إلى الاستفادة من الصراع بين حركتَي فتح وحماس، لتحقيق مصالحَ حزبيّة وسياسيّة على نحوٍ يكفل لها حضورًا موسّعًا في مؤسّسات النظام السياسي الفلسطينيّ[٣٥].

لكن، على الرغم ممّا قُدّم من مبادرات لإنهاء حالة الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنيّة والترحيب الذي أبدته القوى السياسيّة بهذه المبادرات، لا سيّما حركتا فتح وحماس، فإنه لم يجْر تفعيل تلك المبادرات، ما يطرح التساؤل عن العوامل والأسباب التي ساهمت في عدم تبنّي القوى المنقسمة للمبادرات التي تقدّمت بها مؤسّسات المجتمع المدني؟

المحور الخامس: أوجه القصور في مبادرات مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطينيّ وأسباب عدم تنفيذها

إنّ إسهام بعض مؤسّسات المجتمع المدني في العمل على إنهاء حالة الانقسام وتحقيق المصالحة عبر المبادرات التي تقدّمت بها، يُعدّ خطوةً مهمّة في إطار العمل على ترسيخ الوحدة في النظام السياسي والمجتمع الفلسطينيّ، لكن هذه المبادرات لم تتمكّن من تحقيق أهدافها، بسبب تعدّد أوجه القصور في هذه المبادرات، وما واجهته من تحدّيات أدّت إلى تقويض مساعيها في إنجاز المصالحة الوطنية.

[٣٥] مقابلات أجراها الكاتب مع سعيد المقادمة، وأحمد يوسف، ومحمد مشتهى، وأمجد الشوا، وإياد السراج، سبق ذكرها.

أولًا: أوجه القصور في مبادرات مؤسسات المجتمع المدني

يتّضح من خلال ما ورد في هذه الورقة، وجود العديد من أوجه القصور في مبادرات مؤسّسات المجتمع المدني، يتمثّل أبرزها في الآتي:

- افتقارها لرؤية موحّدة تجاه متطلّبات إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة.
- عدم شموليّتها في عرض الإشكاليات الرئيسة التي غذّت الانقسام كافّة، وتقديم حلول لها.
- التركيز على قضايا معيّنة على حساب قضايا أخرى لا تقلّ أهمّية عنها.
- عدم طرحها آليّات تسهم في مواجهة تحدّيات التطبيق العملي لهذه المبادرات، كمسألة الأمن، وكيفية توحيد أجهزته، ومعالجة تكدّس عناصرها، لا سيّما بعد قيام الحكومة المقالة في قطاع غزّة بإنشاء أجهزة بديلة من عناصرَ جديدة، وهو ما ينطبق أيضًا على الوزارات والمؤسّسات الحكومية الأخرى، إضافةً إلى كيفية تنظيم العلاقة بين السلطة والمنظّمة، وإعادة تفعيل مؤسّساتهما، وغيرها من التحدّيات.
- التضارب في بعض المقترحات، مثل اقتراح بعض المبادرات تشكيل حكومة وحدة وطنيّة، وأخرى حكومة تكنوقراط، ومطالبة بعض المبادرات برفض التدخّل الخارجي، وأخرى تدعو إلى التنسيق مع الطرف المصريّ وجامعة الدول العربيّة في حلّ عددٍ من القضايا الخلافيّة[٣٦].
- إخفاقها في عرض الآليّات الكفيلة بمعالجة التداعيات الاجتماعيّة لحالة الانقسام كمتطلّب أساسي لتحقيق المصالحة الوطنيّة في إطارها الشامل[٣٧].

---

[٣٦] لمزيد من الإيضاح بشأن هذا التضارب، راجع مبادرة مجموعة الحوار الوطني من المثقفين والأكاديميين لعددٍ من المؤسّسات المحلّية والمراكز المحلية، ومبادرة بعض الشخصيات المستقلّة وقيادات في العمل المدني.

[٣٧] جرى إغفال هذه الآليات في جميع المبادرات التي قُدّمت سواء من مؤسّسات المجتمع المدني أو الفصائل.

- عرض بعض الحلول، كإجراء الانتخابات في الشتات، ومعاقبة مرتكبي الجرائم التي وقعت خلال أحداث الاقتتال الداخلي كافّة، دون تبنّي آليّات واقعية وموضوعية تسهم في تذليل العقبات أمام قبول الطرفين تلك الحلول، مثل الآليّات البديلة في حال تعذّر إجراء الانتخابات في الشتات أو المعايير التي سيجري الاستناد إليها لتحديد عدد المقاعد التمثيليّة للفصائل الفلسطينيّة في المجلسين الوطنيّ والمركزي، وماهيّة الأفعال التي تُعدّ جرائم، ومصير من تُنسب لهم هذه الجرائم أو المسؤولية عنها، خاصّةً في حال كان ارتكابها قد جرى تحت غطاءٍ تنظيمي أو بإيعازٍ من قيادات عسكريّة أو سياسيّة وتوجيهاتها.
- ترحيل بعض القضايا الخلافيّة وإحالتها إلى لجان، دون الخوض في ماهيّة هذه اللجان وتكوينها واختصاصها ومدى إلزاميّة القرارات الصادرة عنها[٣٨].

ثانيًا: التحدّيات التي واجهتها مبادرات مؤسّسات المجتمع المدنيّ

واجهت مبادرات مؤسّسات المجتمع المدني العديد من التحدّيات التي ساهمت في عدم تبنّي هذه المبادرات وتنفيذها، أهمّها:

- تعدّد المبادرات مع غياب التنسيق بين المؤسّسات التي قدّمتها.
- التنافس السلبيّ بين هذه المؤسّسات في موضوع المصالحة.
- توظيف المبادرات لخدمة أغراض بعض المؤسّسات وتوجّهاتها[٣٩].
- عدم قدرة بعض المؤسّسات على خلق حالةٍ من الحراك الشعبيّ والجماهيريّ لحشد التأييد والمناصرة لمبادراتها والضغط على القوى المنقسمة لتبنّيها[٤٠].

---

[٣٨] وهو قصور شابَ جميع المبادرات التي اقترحت مثل هذه اللجان.

[٣٩] راجع: سعيد المقادمة، **تجربة المركز الفلسطيني للديمقراطية وحلّ النزاعات**.

[٤٠] مقابلات أجراها الكاتب مع عمر شعبان، وسعيد المقادمة، وأحمد يوسف، ومحمد مشتهى، وأمجد الشوا، وإياد السراج، سبق ذكرها.

- انحياز بعض المبادرات لأحد طرفَي الصراع.
- وجود ما يشبه حالة من تكيّف القوى المنقسمة مع الانقسام، وإمكانيّة الاستمرار دون إنجاز المصالحة.
- تبلور اقتناع لدى أطراف الانقسام – إن صحّ التعبير – بأنّ التمسّك بالمواقف قد يساعد على تحقيق أكبر قدرٍ من مطالبها في أيّ اتّفاق يمكن التوصّل إليه مستقبلًا.
- تدخّل بعض الأطراف الخارجيّة لتقويض أيّ مصالحة لا تتّفق مع مصالحها[٤١].

النّتائج

بناءً على المناقشة السابقة، توصّلت الورقة إلى خمس نتائجَ رئيسة تتمثّل في:

- قصور في أداء مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطينيّ للوظائف والمهمّات الرئيسة في عملها المدني، لا سيّما في مجال إنضاج العلاقات والتفاعلات داخل الحقلين السياسيّ والاجتماعيّ، بما يسهم في ترسيخ المضمون الديمقراطيّ في هذه العلاقات والتفاعلات، وإنتاج مقوّمات الثقافة المدنيّة.
- افتقار هذه المؤسّسات إلى رؤيةٍ موحّدة تجاه المصالحة في إطارها الشامل.
- غياب دورٍ فاعلٍ ومؤثّر لمؤسّسات المجتمع المدني في إنهاء حالة الانقسام وتحقيق المصالحة.
- يقتضي إنجاز المصالحة والإشكاليّات التي تطرحها، مساهمة الأطراف الفلسطينيّة كافّة إلى جانب مؤسّسات المجتمع المدني.

---

[٤١] في هذه الصدد، يشير نهاد الشيخ خليل إلى أنّ الفيتو الأميركي والإسرائيلي على المصالحة الفلسطينية الداخلية، شكّل عائقًا رئيسًا أمام تحقيق هذه المصالحة وإنهاء الانقسام، فيما يرى علي بدوان أنّ من العراقيل التي واجهت هذه المصالحة التنافس بين الدول العربية على إدارة ملفّ المصالحة الفلسطينية وفق مقاربات لم تكن بمنأى عن مصالح هذه الدول. راجع: نهاد الشيخ خليل، مرجع سبق ذكره؛ علي بدوان، "الجديد في الموقف المصري بشأن المصالحة الفلسطينية"، صحيفة **الوطن**، ٢٠١٢/٠٩/٢٦.

- يفوق إنجاز المصالحة والإشكاليّات التي تطرحها، قدرات هذه المؤسّسات وإمكاناتها، ما يتطلّب أيضًا مساهمة الأطراف الفلسطينيّة كافّة إلى جانب مؤسّسات المجتمع المدنيّ.